

Distr.: General
16 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة

تقرير الفريق العامل المعني بمستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة**

أولا - مقدمة

التشيكية، والجمهورية الدومينيكية (البلد المضيف)،
والسلفادور، وسلوفاكيا، وفنزويلا، وليختنشتاين، ومنغوليا.
٣ - وعقد الفريق ثمانية اجتماعات، في ٢٢ و ٢٥ و ٢٦
تموز/يوليه، وفي ١ و ٢ و ٧ و ٩ و ١٢ آب/أغسطس
٢٠٠٢.

٤ - وإضافة إلى هذه الاجتماعات، أجرى الفريق
العامل أيضا مشاورات غير رسمية أثناء عمله.

٥ - في الاجتماع الأول، المعقود في ٢٢ تموز/يوليه،
انتخب الفريق العامل إينوسينسيو ف. أرياس (إسبانيا) رئيسا
للفريق، والسيدة أندريانا ب. بوليدو سانتانا (فنزويلا) نائبة
لرئيس، والسيدة سامينا ناز (بنغلاديش) مقررة للفريق.

٦ - وفي الاجتماع نفسه، أدلت ببيان المستشارة الخاصة
للأمين العام بشأن قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة. وعلق

١ - أنشئ الفريق العامل المعني بمستقبل عمل المعهد
الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بقرار
الجمعية العامة ١٢٥/٥٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠١، الذي قررت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور:

”١) إنشاء فريق عامل يتكون من ممثلين
حكوميين اثنين عن كل من المجموعات الإقليمية
الخمس للأمم المتحدة، ومن ممثل عن البلد المضيف،
وتتمثل ولاية الفريق العامل في تقديم توصيات إلى
الجمعية العامة قبل نهاية دورتها السادسة والخمسين،
للنظر فيها، في أواخر عام ٢٠٠٢، بشأن عمل
المعهد مستقبلا“.

٢ - ويتألف الفريق العامل من ١١ عضوا: إسبانيا،
وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والجمهورية

* A/57/150.

** قدمت هذه الوثيقة بعد احتتام مداورات الفريق العامل يوم ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(ب) تقييم الأزمة المالية الراهنة لمعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW/PT/1999/R.3)؛

(ج) تقييم وحدة التفتيش المشتركة لمعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/54/156-E/1999/102)؛

(د) تقرير مؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١ عن النتائج المشتركة لأعمال المراجعة الحسابية السابقة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛

(هـ) تقرير رئيس مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، مذكرة من الأمين العام (E/1999/105)؛

(و) تقرير الأمين العام عن الهيكل وأسلوب العمل الجديان للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/54/500)؛

(ز) تقرير الأمين العام بشأن أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/55/385)؛

(ح) تقرير الأمين العام بشأن تنشيط وتعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (E/2001/76)؛

(ط) تقرير الأمين العام بشأن الوضع الحرج للمعهد (A/56/279)؛

(ي) تقرير الأمين العام عن مراجعة حسابات معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/56/907)؛

مثل الجمهورية الدومينيكية على الوضع الراهن للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٧ - وفي الاجتماع الثاني، المعقود في ٢٥ تموز/يوليه، تبادل أعضاء الفريق العامل الآراء بصورة عامة بشأن الخيارات والتوصيات المتعلقة بعمل المعهد مستقبلاً والإطار الزمني لولايته وطبيعتها. وأدلت السيدة ممثلة مجلس أمناء المعهد، ببيان في الاجتماع.

٨ - وفي الاجتماع الثالث، المعقود في ٢٦ تموز/يوليه، قرر الفريق العامل أن يدعو ممثلي مختلف مكاتب الأمم المتحدة للتشاور بشأن الوضع الراهن للمعهد وعمله مستقبلاً.

٩ - وفي الاجتماعات من الرابع إلى السادس والثامن، المعقودة في ١ و ٢ و ٧ و ١٢ آب/أغسطس، على التوالي، تشاور الفريق مع المسؤولين التالية أسماؤهم بشأن الوضع الراهن للمعهد وعمله مستقبلاً: وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومساعدة الأمين العام لشؤون قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة؛ ووكيل الأمين العام لشؤون خدمات الرقابة الداخلية ومسؤولين آخرين في المكتب؛ والمديرة المؤقتة للمعهد؛ ومدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية وحسابات ممثلاً عن المراقب، ومسؤول من دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان التابعة للشعبة؛ ومدير مكتب جامعة الأمم المتحدة، نيويورك؛ والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ثانياً - التقييم

١٠ - أخذ الفريق العامل بعين الاعتبار في مداولاته ما يلي:

(أ) النظام الأساسي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛

الأنشطة المهمة المتصلة بالمعهد، بدءاً من جمع الأموال إلى تعيين المدير. كما مثّلت الأمين العام بحكم منصبها، في مجلس أمناء المعهد على النحو المبين في النظام الأساسي للمركز.

١٤ - ووجد الفريق العامل أن هناك بيانات متناقضة عن الأحداث المحيطة بالأزمة الراهنة للمعهد. وذكرت المستشارة الخاصة أن نقص الموارد هو أساس مشاكل المعهد، دون أن تتطرق إلى أسباب الانخفاض الحاد في التبرعات.

١٥ - ونوقش تأخر تعيين مدير للمركز بواسطة الأمين العام مناقشة مستفيضة مع المستشارة الخاصة. وخلص الفريق العامل إلى أن الأمانة العامة لم تول هذا الموضوع ما يستحقه من اهتمام، على الرغم من الدور الحاسم للمدير في أنشطة جمع الأموال، ولا سيما الطابع المؤقت للمديرة الحالية وقرار تشغيل أشخاص متقاعدين من الأمم المتحدة للقيام بهذا الدور.

١٦ - وخلافاً لما جاء في العديد من التقارير التي تتناول وضع المعهد، ذكرت المستشارة الخاصة أن للمركز، بالفعل، دور مهم يؤديه داخل أجهزة الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة.

١٧ - كما خلص الفريق العامل إلى أنه يبدو أن هناك تداخلاً بين مكتب المستشارة الخاصة والمعهد، وإلى عدم وجود تنسيق وعدم تعريف العلاقة بين الاثنين.

المديرة المؤقتة للمعهد

١٨ - أبلغت المديرة المؤقتة للمعهد الفريق العامل أن تعيينها دخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومنذ ذلك التاريخ، قامت هي والمستشارة الخاصة بزيارة مقر المعهد في الجمهورية الدومينيكية مرة واحدة فقط. وعندما سئلت عن وجودها في نيويورك، ذكرت أنها ستباشر مسؤولياتها في الجمهورية الدومينيكية بمجرد انتهاء مداورات الفريق العامل.

(ك) قرار الجمعية العامة ١٤٠/٥٤ بشأن تنشيط وتعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، والقراران ٢١٩/٥٥ و ١٢٥/٥٦ والمقرر ٤٥٧/٥٥

(ل) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٤/١٩٩٩، بشأن تنشيط المعهد والقراران ٢٤/٢٠٠٠ و ٤٠/٢٠٠١، بشأن تنشيط وتعزيز المعهد؛

(م) مشروع قرار مقدم إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ (A/C.5/56/L.30).

مجلس الأمناء

١١ - اغتنمت رئيسة مجلس الأمناء، فرصة وجودها في نيويورك، وحضرت الدورة الأولى للفريق العامل. وقالت رئيسة مجلس الأمناء إن المعهد هو الهيئة الوحيدة داخل الأمم المتحدة، المكرسة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وكانت هذه إحدى الحقائق التي وضعت أمام الفريق العامل للنظر.

المستشارة الخاصة بشأن قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة

١٢ - تركّز تبادل الرأي مع المستشارة الخاصة بشأن قضايا الجنسين والنهوض بالمرأة على العلاقة بين مكتبها وأنشطة المركز، ولا سيما الأنشطة التي تضطلع بها المستشارة الخاصة فيما يتصل بعمل المعهد مستقبلاً. كما أبلغ الفريق العامل بولاية المستشارة الخاصة بوصفها ممثلة للأمين العام لدى المعهد وإجراءات ذلك التعيين.

١٣ - وذكرت المستشارة الخاصة أنه لم يتم توضيح مضمون ولاية الممثل الخاص بعد. ولاحظ أعضاء الفريق العامل أنه رغم ذلك، اضطلعت المستشارة الخاصة بعدد من

٢٣ - ووجد أعضاء الفريق العامل أنه في حين أن عدة متكلمين مدعواين أثاروا مسألة عدم وجود تنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعهد، فإن أيا من التقارير عن حالة المعهد لم تتناول ذلك حتى الآن. ويسري ذلك بشكل خاص على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأقر ممثلو المكتب بذلك واتفقوا مع أعضاء الفريق العامل على الحاجة إلى تقديم عرض أكثر توازنا لحالة المعهد. ورأى الفريق العامل أنه من المجدي أن يقدم المكتب عرضا كتابيا ضافيا يشرح فيه المسائل التي لم يتناولها في تقريره، وبخاصة انعدام التنسيق بين عدة إدارات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعهد والإساءة التي لحقت بسمعة المعهد وبعمله من جرّاء ذلك.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٤ - أكّدت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عدم وجود اتصال بين الصندوق والمعهد، ولا يتجلى ذلك في عدم وجود عمل مشترك فحسب، وإنما أيضا في عدم اطلاع المديرية التنفيذية للصندوق بشكل تفصيلي على نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني. وأكّدت كذلك أن ولايتي المعهد والصندوق تختلفان تماما، ولهذا السبب فهي لا تحبّذ دمجهما. وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن ولايتها لا تشمل إجراء الدراسات وأن المعهد يستطيع القيام بالكثير في هذا المجال وفي مجال التدريب. وأبرزت أيضا العمل الذي قام به الصندوق بالاشتراك مع كيانات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وأبدت استعداد الصندوق للتعاون مع المعهد في المستقبل القريب ورغبته في ذلك.

١٩ - وطلب أعضاء الفريق العامل معلومات بشأن الأنشطة الحالية للمعهد. وأوضحت المستشارة الخاصة أنه على الرغم من العقوبات المالية الشديدة، استطاع المعهد إجراء بعض الدراسات ومواصلة التوسع في نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني. وأوضحت أن هذا النظام يمثّل المحور الأساسي لمنهجية عمل المعهد. غير أن أعضاء الفريق العامل أشاروا إلى أن هذا النظام قد صُمم كنشاط مشاريعي يُموّل على حدة وليس كمنهجية يستخدمها المعهد للقيام بأعماله. إلا أن المديرية المؤقتة شددت على أنه طريقة للعمل وأنها أشارت إليه على أنه "منهجية".

٢٠ - وأشارت المديرية المؤقتة أيضا إلى حالة المعهد من الناحية الإدارية، وأوضحت بعض التجاوزات التي وحدثها أثناء زيارتها والتدابير التصحيحية التي اتُخذت في هذا الصدد.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٢١ - أبلغ ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية الفريق العامل أن المكتب أعدّ التقرير الوارد في الوثيقة A/56/907، وما جاء به من توصيات، آخذا في الاعتبار الموارد المتوفرة لتأمين استمرارية أنشطة المعهد على المدى القصير.

٢٢ - ووفقا للمكتب، فإن أهم المشاكل التي يواجهها المعهد هي انعدام التنسيق مع الأمانة العامة وعدم وجود توجّه للسياسات المتبعة، وعزاها جزئيا إلى عدم وجود ولاية واضحة للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والتأخر في تعيين مديرة المعهد. ووجد أعضاء الفريق العامل أن هناك تناقضا في موقف المكتب الذي لم يعثر على اختصاصات الممثلة الخاصة ولكنه كلّفها مع ذلك بتنفيذ بعض التوصيات الواردة في التقرير.

جامعة الأمم المتحدة

الإدارة هو الإشراف على الشؤون المالية والموارد البشرية، فضلا عن كفالة الامتثال لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها.

٣١ - وفيما يتعلق بالمعهد، أبلغت الفريق العامل أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم تستلم أي معلومات تفصيلية عن حالته المالية وعن الوظائف الشاغرة فيه.

٣٢ - وقالت ممثلة الإدارة إن مكتبها يدير المعاهد إذا كانت ممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة فقط. وعندما سألها الفريق العامل عما إذا كان مكتبها قد شارك في تعيين المديرية التنفيذية المؤقتة للمعهد، أجابت بأن مكتبها أبلغ بالقرار الذي اتخذ فقط. وأفادت أيضا أن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية هو الممثل الخاص المعني بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وأن المستشار الخاصة لقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة تساعد في الاضطلاع بهذا الدور.

٣٣ - وفضّلت الممثلة عدم إبداء رأيها بشأن مستقبل المعهد. وردا على الأسئلة التي طرحها الفريق العامل، أكدت أن دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سيتمشى مع الطابع المستقل للمعهد وأنه لن يكون من الضروري نقل مقره من الجمهورية الدومينيكية إلى نيويورك.

٣٤ - وأوضحت أيضا أن أنظمة الأمم المتحدة تضع بعض القيود على تعيين المتقاعدين وأكدت أن تعيين مديرة مؤقتة يعود إلى النقص في موارد المعهد المالية.

٣٥ - وبما أن ممثلة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم تكن في وضع يتيح لها أن تجيب عن بعض الأسئلة التي طرحها الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب الفنية لاحتمال دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،

٢٥ - أكد ممثل جامعة الأمم المتحدة أن الجامعة لم تحصل على أي أموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأهم موارد التمويل هي التبرعات (تبرّع حتى الآن ٥٧ بلدا).

٢٦ - وأعرب عن اهتمام جامعة الأمم المتحدة بوجه عام بتوثيق صلاحها بالمعهد، وأوضح الأساس القانوني لهذه الصلة ومدى قابليتها للاستمرار. وردا على استفسارات من أعضاء الفريق العامل، أفاد بأن دمج المعهد في جامعة الأمم المتحدة قد يكون مفيدا للجامعة.

٢٧ - وأبلغ ممثل الجامعة أعضاء الفريق العامل أن دمج المعهد في جامعة الأمم المتحدة لن يؤثر على بقاء مقر المعهد في الجمهورية الدومينيكية.

مكتب المراقب المالي

٢٨ - أوضح ممثلو مكتب المراقب المالي للفريق العامل الإجراءات المتّبعة فيما يتعلق بالتبرعات وأكدوا أن المكتب يقوم بدور مركزي في إدارة موارد المعهد. ويعني ذلك أن المكتب يراقب توافر موارد كافية لتأمين استمرارية المعهد ويوافق على جميع النفقات.

٢٩ - وأطلع الفريق العامل على الحالة المالية لثلاثة معاهد أخرى تابعة للأمم المتحدة تتلقى الأموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٣٠ - دعا الفريق العامل وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتبادل الآراء بشأن حالة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. غير أنه نظرا لعدم وجود وكيل الأمين العام في نيويورك عندما وجّهت إليه الدعوة، مثلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الموظفة التنفيذية بها التي أوضحت أن دور هذه

(ج) الدمج^(١) في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

(د) الارتباط بالأمم المتحدة؛

(هـ) الدمج في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو الارتباط بها.

الاستنتاجات

٣٩ - بعد النظر المتأني في الخيارات المذكورة أعلاه، توصل الفريق العامل إلى استنتاجات تتعلق بكل منها.

الإغلاق

٤٠ - رأى عدة أعضاء في الفريق العامل أن الولاية التي كُلِّفوا بها عملاً بالقرار ١٢٥/٥٦ لا تشمل على النظر في إمكانية إغلاق المعهد. ولكن الفريق العامل نظر في هذا الخيار مع ذلك بالتفصيل، ولا سيما في ضوء التوصية ٢ الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الفصل الثامن من الوثيقة A/56/907) الذي صدر بعد اعتماد القرار ١٢٥/٥٦. وبعد تبادل الآراء مع ممثلي الأمانة العامة، توصل الفريق العامل إلى استنتاج مفاده أن المعهد قادر على تقديم إسهام قيّم ومهم في النهوض بالمرأة ضمن منظومة الأمم المتحدة إذا ما تم إصلاحه وتنشيطه بالشكل الملائم، وإذا ما زُوّد بالموارد المالية والبشرية اللازمة لكي يضطلع بولايته. ورأى الفريق العامل أنه نظراً للوجود الحالي لمنظومة الأمم المتحدة في أرجاء العالم، فإن إغلاق معهد تابع للأمم المتحدة مقره في بلد نام سيكون له مغزى سياسي سلبي. وعلاوة على ذلك، لا يصح في وقت تحتل فيه المسائل الجنسانية قمة الأولويات في جدول أعمال الأمم المتحدة أن يتم إغلاق المعهد الوحيد التابع للأمم المتحدة المكرّس للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

٤١ - لذا، صُرف النظر عن هذا الخيار.

قرر الفريق العامل دعوة وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى اجتماعاته.

٣٦ - وخلال العرض الذي قدّمه، أشار وكيل الأمين العام إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في جنيف وقال إن الاستقلالية هي العامل الرئيسي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إذا ما أراد أن يثبت وجوده في ميدان البحوث، ويشكّل أيضاً عاملاً مهماً فيما يتعلق بجمع الأموال. غير أن بعض أعضاء الفريق العامل أشاروا إلى أنه فيما يتعلق بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فإن الاستقلالية لم تساعد في جمع التبرعات. وقال وكيل الأمين العام إن للمعهد دوراً يقوم به، ولا سيما في ميدان التدريب. وأفاد في هذا الخصوص أن المعهد قادر على توفير التدريب للموظفين الذين ينتمون إلى مختلف البرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والعاملة في هذا الميدان.

٣٧ - وأشار وكيل الأمين العام أنه يتعيّن على المعهد أن يحدد مجالاً لكي يركّز عليه فيما يتعلق بالبحوث التي يجريها. وأقر في هذا الخصوص بأن شعبة النهوض بالمرأة تستطيع أن تستخدم هذه البحوث. غير أنه أعرب عن شكه في استمرارية معهد يعتمد كلياً على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - الخيارات المستقبلية لعمل المعهد

٣٨ - نظر الفريق العامل في سياق الاضطلاع بولايته في جميع الخيارات المتعلقة بمستقبل المعهد والتي نوقشت في السابق، فضلاً عن الخيارات التي تقدّم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره (A/56/907). وهذه الخيارات هي:

(أ) إغلاق المعهد؛

(ب) الإبقاء على الوضع الراهن؛

الإبقاء على الوضع الراهن

٤٢ - تبين للفريق العامل أن الحالة الراهنة للمعهد لا يمكن أن تستمر وتوصل إلى استنتاج مفاده أن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار.

٤٣ - لذا، صُرف النظر عن هذا الخيار.

الدمج في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٤٤ - لدى النظر في خيار دمج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، استند الفريق العامل بدرجة أساسية إلى تقارير قدمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمدير المؤقت للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والمستشار الخاص المعني بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، وأيضا إلى الوثائق المتاحة. وقد أوضحت عمليات تبادل الآراء أن الولايات المنوطة بالهيئتين تختلفان اختلافا كبيرا من حيث الطابع والنطاق وأن الدمج، وإن كان عمليا من الناحية التقنية، فهو بعيد عن الواقع وغير مستصوب من الناحية الموضوعية. واتضح أيضا أن المعنيين مباشرة بالأمر يعتبرون خيار الدمج المحتمل أمرا فاتا أوانه. وعليه فقد خلص الفريق العامل إلى أن دمج المعهد في الصندوق قد لا يكون مفيدا ولا تراه كلتا الهيئتين أمرا مستصوبا في هذه المرحلة بالذات.

الدمج في جامعة الأمم المتحدة

٤٥ - أوضحت عملية التبادل التي جرت بشأن خيار الدمج في جامعة الأمم المتحدة أن الجامعة ترى أن إقامة روابط أوثق مع المعهد أمر عملي وأن هناك اهتماما عاما لدى الجامعة بإقامة روابط أوثق. واتضح أيضا أن طبيعة ولاية المعهد تلائم إلى حد بعيد الأهداف العامة للجامعة سواء من حيث فحواها ومن حيث الترتيبات المؤسسية، نظرا إلى أن الجامعة أنشأت عددا من مراكز و/أو برامج البحث

والتدريب. وأشار أيضا إلى أن دمج معهد قائم في الجامعة سيكون تجربة جديدة. وذهب افتراض إلى أن الجامعة، إذا ما تقرر إقامة هذه الروابط ستواصل عملياتها الحالية في النظر في إنشاء معهد للبحث. وتشير التقديرات إلى أن العملية هنا سوف تستغرق سنة واحدة. وفيما يتعلق بالجوانب المالية، وهي جوانب بالغة الأهمية بالنسبة لتشغيل المعهد، أشار الفريق العامل بوجه خاص إلى المبدأ التوجيهي رقم ٨ المتعلق بإنشاء مراكز أو برامج للبحث والتدريب، والذي ينص على ضرورة أن يزود المركز أو البرنامج بمرافق ومعدات مادية كافية لإنشائه ومواصلة تشغيله، وليكون بمقدوره الاعتماد على مصدر مستمر لتوفير التمويل الأساسي لعملياته. وخلص الفريق من ثم إلى أن إقامة روابط أوثق مع جامعة الأمم المتحدة لن يحل وحده المشاكل المالية التي ظل المعهد يواجهها على مدى السنوات الماضية.

الدمج/إقامة روابط مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٤٦ - أوضحت عمليات تبادل الآراء حول خيار الدمج/إقامة روابط مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن لدى الفريق العامل خيارين فرعيين للنظر فيهما. ويتمثل أحد الخيارين في الدمج المادي^(١) للمعهد في الإدارة، ويتمثل الثاني في إقامة روابط بين المعهد والإدارة.

(أ) الدمج

٤٧ - أوضحت عمليات تبادل الآراء حول خيار الدمج أن الشعب التابعة للإدارة تجري أعمالا بحثية في مجال النهوض بالمرأة وأن ثمة تداخلا كبيرا مع أعمال المعهد. وفيما يتعلق بالحالة المالية، فإن الدمج سيستتبع تخصيص موارد إضافية للإدارة من الميزانية العادية، وهو ما سيتطلب موافقة الجمعية العامة. وأشار في هذا الصدد إلى أن الجمهورية الدومينيكية،

العامل إلى أن الاستقلال الذاتي، وإن كان مستصوبا من حيث المبدأ بالنسبة للمعهد بحثي، وربما كان مفيدا لو تم وقت إنشاء المعهد بادئ ذي بدء، فهو في هذه المرحلة عائق كبير أمام المعهد وينبغي من ثم إلغاؤه.

٥٣ - **مجلس الإدارة** - استعرض الفريق العامل بعناية دور مجلس الإدارة وكان الاستنتاج أن المجلس، لأسباب مختلفة لم يضطلع، أو لم يكن قادرا على الاضطلاع بمسؤولياته الواسعة؛ بموجب النظام الأساسي للمعهد. ورأى الفريق العامل أيضا أن دور المجلس يتصل اتصالا وثيقا بالاستقلال الذاتي للمعهد، وعليه، فيتعين إلغاء المجلس في نفس الوقت.

٥٤ - **تنشيط المعهد** - كان هناك اتفاق واسع بين أعضاء الفريق العامل فضلا عن ممثلي الأمانة العامة على أن بإمكان المعهد أن يضطلع بدور مفيد وأن يسهم إسهاما كبيرا في مجال النهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة. غير أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بإجراء إصلاح جذري في الهيكل الحالي للمعهد (انظر الفقرتين ٥٢ و ٥٣ أعلاه). وتوفير أساس مالي سليم لأعماله، وتنشيطه من الناحية الفنية. وعملية التنشيط هذه هي المسؤولية الأساسية للمعهد ذاته، ولكن ينبغي أن تحصل هذه العملية على دعم الجهات الفاعلة الأخرى كالدول الأعضاء، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٥٥ - **التمويل** - خلص الفريق العامل إلى أن المعهد لا يستطيع أن يواصل عمله إلا إذا كان تمويله مضمونا على المدى البعيد. وسيتيح هذا تعيين مدير دائم له وإنشاء وظيفة لنائب مدير للمعهد، ومن ثم فإن هذا سيمكّن المعهد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتنشيط دوره وللإضطلاع بأنشطة متضافرة وثابتة لجمع الأموال. وفي ضوء ماضي المعهد، خلص الفريق العامل إلى أن جزءا من الأساس المالي ينبغي توفيره من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وأشار الفريق

بوصفها البلد المضيف تولت، وتولى حاليا، تغطية التكاليف الجارية للمعهد.

٤٨ - وقد رئي أن من المرجح أن يحل الدمج مشاكل التنسيق التي ظلت تعوق أعمال المعهد لفترة من الوقت. غير أن الفريق العامل أحاط علما أيضا بالأثر السلبي الذي سترتب على هذا الخيار بالنسبة لصورة المعهد وعلى تغيير الموقع الجغرافي المتصل بهذا الخيار.

(ب) الروابط

٤٩ - اتضح أن إقامة روابط أقوى مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لن يستتبع بالضرورة تغيير الموقع الجغرافي للمعهد من الجمهورية الدومينيكية. وسوف يُنظر في الجوانب المستتوية لإقامة هذه الروابط على أساس معيار "القيمة المضافة" بيد أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم تبد أي تعليقات بشأن هذا المعيار في المرحلة الحالية. أما من حيث التمويل، فإن هذا الخيار سيستتبع تخصيص موارد إضافية من الميزانية العادية ومن ثم موافقة الجمعية العامة عليها.

رابعا - المسائل الرئيسية المتعلقة بتشغيل المعهد في المستقبل

٥٠ - رأى أعضاء الفريق العامل أن حالة المعهد ينبغي ألا تقيّم في فراغ، بل ينبغي بالأحرى أن تقيّم في السياق الأوسع لاختصاصات جميع الجهات الفاعلة التي تتألف منها آلية الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

٥١ - ولدى مناقشة مختلف الخيارات وللتوصل إلى توصياته، ناقش الفريق العامل أيضا مرارا المسائل الواردة أدناه والتي اعتُبرت بالغة الأهمية لتشغيل المعهد في المستقبل.

٥٢ - **الاستقلال الذاتي** - اعتُبر الاستقلال الذاتي في الماضي "نعمة ونقمة في نفس الوقت"^(٢). وخلص الفريق

(ج) الإبقاء على المعهد في موقعه بالجمهورية الدومينيكية؛

(د) إجراء دراسة جدوى لإنشاء مجلس استشاري يتألف من الدول الأعضاء ليحل محل مجلس الإدارة؛

(هـ) إنشاء وظيفة نائب مدير للمعهد تناط بها مسؤوليات محددة لجمع الأموال؛

(و) إنشاء وحدة اتصال بالمعهد في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

(ز) تقديم طلب إلى الأمين العام بتعيين مدير يكون مركز عمله في مقر المعهد بالجمهورية الدومينيكية؛

(ح) توجيه الدعوة إلى المعهد بأن يتخذ تدابير ملموسة لتنشيط أعماله، وأن يعمل بشكل وثيق وبصورة منسقة مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة العاملة في مجال المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، لا سيما شعبة النهوض بالمرأة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة وضع المرأة، وما إلى ذلك.

الحواشي

(١) ناقش الفريق العامل معنى عبارة "الدمج" في عدة مناسبات. ولأغراض هذا التقرير، يعني "الدمج" الاندماج المادي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في كيان قائم وبالتالي فصله عن البلد المضيف الحالي. وتشير عبارة "الارتباط"، وهي أعم، إلى صلة مؤسسية بالكيان القائم لا تستوجب القيام بأي فصل.

(٢) سبق أن استخدمت وحدة التفتيش المشتركة هذا التعبير في عام ١٩٩٩ (انظر الوثيقة A/54/156-E/1999/102، الفرع السابع).

(٣) أحيط الفريق العامل علماً بأن عبارة "الأنشطة الأساسية" في هذا السياق تشمل مرتبات المدير ونائب المدير فضلاً عن موظفي الفئة الفنية.

العامل، في هذا السياق، إلى أن المعاهد البحثية الأخرى التي تربطها صلة بمنظومة الأمم المتحدة تزود بموارد من الميزانية العادية بناء على موافقة الجمعية العامة. وعليه، فقد خلص الفريق العامل إلى أن تمويل أنشطة المعهد الأساسية^(٣) من الميزانية العادية بتكلفة سنوية تقديرية تبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، مع إلغاء استقلاله الذاتي، من شأنه أن يجعل المعهد في وضع مماثل لوضع المعاهد البحثية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٥٦ - إعادة تشكيل هيكل المعهد - يوصي الفريق بأن تتم عملية إعادة هيكلة المعهد وتنشيطه، فضلاً عن النظر في إمكانية إقامة روابط بينه وبين مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لما نص عليه في سياق برنامج الإصلاح لعام ١٩٩٩ للأمين العام ووفقاً للإجراءات المقترحة في تقريره (A/51/950، الفرع السادس، الإجراء ٢٩)، وهو برنامج لم يؤخذ في الاعتبار في الماضي على الرغم من الصعوبات المالية الخطيرة، وغيرها من الصعوبات التي يواجهها المعهد.

خامساً - توصية

٥٧ - يوصي الفريق العامل بربط المعهد بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تحت سلطة الأمين العام المباشرة. وفي هذا الصدد، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

(أ) تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعديل النظام الأساسي للمعهد وفقاً للفقرات ٥٢ و ٥٣ و ٥٥ من هذا التقرير (أي إنشاء وظيفة لنائب مدير للمعهد تناط بها مسؤوليات محددة لجمع الأموال)؛

(ب) تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمويل الأنشطة الأساسية للمعهد بحيث يصبح له نفس مركز المعاهد الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛